King Abdulaziz University Journal of Educational and Psychological Sciences

Volume 4 | Issue 3 Article 21

7-20-2025

تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية

عائشة بنت عبد الكريم الهذلي
باحثة في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية-كلية التربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة,
Aisha_alhothali@hotmail.com

وداد بنت مصلح الأنصاري
عضو هيئة تدريس بقسم المناهج وطرق التدريس-كلية التربية-جامعة أم القرى-مكة المكرمة, wmansari@uqu.edu.sa

Follow this and additional works at: https://kauj.researchcommons.org/jeps

Recommended Citation
الأنصاري, وداد بنت مصلح (2025) "تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى and الهذلي, عائشة بنت عبد الكريم
طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية," *King Abdulaziz University Journal of Educational and Psychological Sciences*: Vol. 4: Iss. 3, Article 21.
DOI: https://doi.org/10.64064/1658-8924.1138

This Article is brought to you for free and open access by King Abdulaziz University Journals. It has been accepted for inclusion in King Abdulaziz University Journal of Educational and Psychological Sciences by an authorized editor of King Abdulaziz University Journals.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية والنفسية، م٤ع٣ ص ص: ٦٩٧- ٧٢٢ (٢٠٢٥م)
DOI10.64064/1658-8924.1138

تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية

أ.عائشة بنت عبد الكريم الهذلي

باحثة في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

أ.د. وداد بنت مصلح الأنصاري

عضو هيئة تدريس بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

wmansari@uqu.edu.sa

المستخلص: انصب اهتمام الدراسة الحالية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. واشتمل مجتمع الدراسة على طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المدارس الحكومية للبنات في مدينة مكة المكرمة، وتمثلت عينة الدراسة في (٥) طالبات. واتبعت الدراسة المنهج الكيفي (النوعي)–أسلوب دراسة الحالة، وجُمعت البيانات باستخدام ثلاث أدوات نوعية، وهي: أسئلة المقابلة شبه المقننة، ومذكرات الطالبات، والتأملات الصفية للطالبات، وقد تم التحقق من قيم الموثوقية والموضوعية اللازمة لها. وحُللت البيانات بالأساليب النوعية المناسبة. كشفت نتائج الدراسة عن الدور الرائد للبرنامج التعليمي المقترح في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة، وذلك لارتباطها بواقعهن الحالي والمستقبلي، مما ساهم في جذب انتباههن، وتلبية طموحاتهن، وزيادة دافعيتهن ورغبتهن لتعلم موضوعات البرنامج التعليمي المقترح، كما كشفت النتائج عن وجود وعي عالي لدى طالبات دراسة الحالة بأهمية المفاهيم القانونية، وإسهامها في فهم الكثير من الأنظمة واللوائح القانونية، وأخيرًا أوضحت النتائج وجود عدة مصادر لتنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، ومنها: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام. وخلصت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات، وقُدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات المناسبة للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، التربية القانونية، المفاهيم القانونية، الوعي بالقوانين، المرحلة الثانوية.

خلفية الدراسة وأدبياتها

يمثل القانون عصب الحياة لكل أمة ترغب في التنمية والتطور، لما له من دور هام في أمن واستقرار المجتمع، وفي تنظيم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض، ومع مؤسسات المجتمع، وبدونه تنشر الفوضى والعنف، فهو يحمي حقوق ومصالح أفراد المجتمع من الانتهاك، ويمنع المشاكل، ويحول دون وقوع النزاعات، مما يؤدي إلى تنمية المجتمع وتطوره في شتى مجالات الحياة.

ويُعَدّ الاهتمام بتدريس المفاهيم القانونية من أحدث التوجهات التربوية في حقل الدراسات الاجتماعية؛ حيث إنها ترتبط مع بعضها البعض في شبكة من العلاقات؛ مما يُبرز الهيكل البنائي للمجال القانوني، ويساعد على توسيع مدراك الطلبة وخبراتهم القانونية، واستمرارهم في تعلُّمهم (خضر، ٢٠١٤). كما أن تَعامُل عقل الطلبة مع المفاهيم القانونية أسهل من تَعامُلهم مع المعلومات المتعددة والمنفصلة؛ حيث إن الطلبة سرعان ما ينسون المعلومات القانونية المنفصلة التي يحصلون عليها، أما المعلومات القانونية التي تقوم على العلاقات بين المفاهيم والحقائق في إطار مفاهيمي فتكون أكثر ثباتًا في العقل (العدوان والحوامدة، ٢٠٢٠).

وتُشكِّل المفاهيم القانونية لبنة أساسية للمعرفة القانونية؛ فمنها تتكوَّن وتتشكَّل وتتجدَّد وتتطوَّر، مثل الحقوق العينية هي فرع عن الحقوق المدنية، فهي تُبنَى على مفاهيم كالعقار والملكية والحق العيني وغيرها من المفاهيم القانونية، كما أن المفاهيم القانونية تستحدث باستمرار، حيث يتم إضافة مفاهيم قانونية جديدة من قِبل صُنَّاع المعرفة القانونية؛ من أجل التعامل مع المشكلات والقضايا القانونية المعاصرة التي خلَّفَتها الثورات العلمية الحديثة، ومن هذه المفاهيم القانونية: مفاهيم العقد الإلكتروني، والشركة الإلكترونية، والجريمة الإلكترونية، والتحكيم الإلكتروني (زغلول، ٢٠٢١).

ويرى نام (Nam, ٢٠٠٥) أن أهمية المفاهيم القانونية ترجع إلى كونها تساعد الطلبة على اكتساب المعارف والمعلومات القانونية من خلال الدراسة المتعمقة للقانون لفهم الظواهر القانونية، والقدرة على الحكم القانوني والتصرف في المواقف والمشكلات والقضايا القانونية التي تواجههم في الحياة اليومية لتحقيق العدالة والمحافظة على النظام، تعزيز الشعور بالمسؤولية والمشاركة النشطة في المواقف المختلفة. ويؤكد سابانسي وكورناز ويورك (Sabanci, Kurnaz, & Yuruk, ٢٠٢٠) على أهمية تعلُّم المفاهيم القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية؛ لدورها في مساعدة الطلبة على فهم القانون والنظام القانوني الذي يؤثر في حياتهم بشكل صحيح.

ويُعَدُّ الوعي بالقوانين نوعًا من أنواع الوعي العام الذي يعكس واقع القانون للأفراد في المجتمع، ووفقًا لمعظم الفقهاء والباحثين القانونيين فإن الوعي بالقوانين هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يوضح

موقف أفراد المجتمع من القواعد والظواهر القانونية الحالية، كما أنه يعمل كمنظم ذاتي للسلوك البشري، فهو لا يعيد إنتاج العلاقات القانونية فحسب بل يميل إلى تغييرها، ويبين وعي الأفراد بضرورة المشاركة في الأعمال القانونية وأهمية التنمية الاجتماعية، وأنها تتطلب مستوى عالي من الوعي القانوني (Varava, ٢٠٢٢).

ويرى عبد العزيز (٢٠١٨) أن الوعي بالقوانين يساهم في تحصين وحماية المجتمع من أيِّ محاولات تستهدف زعزعة أمنه واستقراره، في حين أن غيابه له تأثير سلبي لا يقع على الفرد فقط، بل يصل إلى جميع أفراد المجتمع. وتضيف القحطاني (٢٠١٩) أن تعزيز ثقافة الوعي بالقانون على نطاق اجتماعي واسع سيؤدي إلى انخفاض كبير في العديد من القضايا السلبية التي تعوق الحياة الاجتماعية السليمة، وستتضاءل آثارها والمشكلات الناتجة عنها؛ ومن أمثلة هذه القضايا جهل المواطنين بوضعهم القانوني في المجتمع، وخوفهم من رجال القانون والشرطة، والخوف من مراجعة الدوائر الرسمية، وإساءة المسؤولين استخدام السلطة التي يمنحها القانون، وقلة معرفة المواطنين بطرق التعامل في مثل هذه الحالات.

ويؤكد سعادة والعميري (٢٠١٧) على دور مؤسسات المجتمع وفي طليعتها مؤسسات التعليم العام في مواجهة المخاطر الأمنية، حيث يعيش العالم اليوم انتشار العديد من المخاطر الأمنية، ومنها: تنامي ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير النظامية، والحروب الأهلية، والجرائم كالقتل والنصب والاحتيال الإلكتروني، والاختراقات الرقمية وغيرها من الجرائم، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات والقضايا الأمنية.

وعلى الرغم من أن القانون له سلطته الخاصة، وهو أداة قوية لتطبيق القانون، إلا أن التعليم يوفر السلطة الداخلية، من خلال البصيرة والإقناع؛ ولذلك فإن الامتثال للقانون سوف يقوم على ضبط النفس، وهو أقوى تأثيرًا في المحافظة على النظام واحترام القانون (عيسان وكاظم، ٢٠١٤). ويؤكد مدخلي (٢٠٢١) على أهمية تنمية الوعي القانوني لدى الطلبة لحماية الممتلكات العامة؛ وذلك من خلال إبراز النصوص القانونية التي توضِّح أن الاعتداء على الممتلكات العامة يُعَدُّ جريمة يعاقب عليها القانون بدفع الغرامات المالية وبالسجن أحيانًا؛ نظرًا لانتشار مظاهر تخريب الممتلكات العامة لدى طلبة المرحلة الثانوية، ومن ذلك: تخريب مرافق المدرسة بالرسم وكتابة العبارات المسيئة على الجدران، وتحطيم النوافذ والأبواب والمقاعد والأجهزة المدرسية، وتخريب الحافلات المدرسية. ويضيف دانيلفيتش وبريماك (Danilewicz & Prymak, ٢٠١٧) أن الوعي بالقوانين يساهم في الحدِّ من المشكلات السلوكية؛ كالعنف اللفظي والجسدي، واستخدام المؤثرات العقلية لدى الطلبة كالكحول والتبغ والمخدرات.

وعليه؛ فإن وعي الطلبة بقوانين وأنظمة مجتمعهم يُشكِّل ضمانًا لعدم تعرُّضهم للمخاطر والمشكلات القانونية أثناء وجودهم داخل المدرسة أو خارجها، كما يساهم في تنفيذ العقوبة الملائمة على كلِّ مَن يعتدي على حقوقهم، لذا أصبح من الضروري تنمية وعيهم بالقوانين؛ لأنهم المستقبل، ومن أهم مصادر التحديث والتغيير في المجتمع؛ لذا يُناط بالمؤسسات التربوية والتعليمية بمستوياتها ومراحلها المختلفة مسؤولية تزويد

الطلبة في المرحل الدراسية المختلفة، ولا سيما طلبة المرحلة الثانوية، بالمفاهيم القانونية، وتنمية وعيهم القانوني. حيث يؤكد الديب (٢٠٠٨) أن طلبة المرحلة الثانوية يَمرُّون بأصعب مراحل نموهم وهي مرحلة المراهقة وما فيها من تغيُّرات نفسية وجسمية تجعلهم متسرعين في اتخاذ القرارات ومواجهة المواقف المختلفة التي يَمرُّون بها؛ مما قد يُعرِّضهم لمخالفة القوانين والأنظمة والوقوع تحت طائلة العقاب، بالإضافة إلى أنه يُتطلَّب منهم في مرحلتهم العُمرية على المدى القريب التعامل مع المؤسسات والهيئات المختلفة في المجتمع، وأن يكونوا على معرفة بالقواعد والأنظمة القانونية؛ حتى يتمكَّنوا من القيام ببعض الإجراءات القانونية، على سبيل المثال: إصدار بطاقة الهوية الوطنية، ورخصة القيادة، وغيرهما من الإجراءات المتعلقة بالجوانب القانونية.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت المفاهيم القانونية في مدارس التعليم العام السعودي، دراسة (العميري ومحمد، ٢٠١٨) التي هدفت إلى التعرف إلى درجة تضمين المفاهيم القانونية بكتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات التربية القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، والتعرف على أهمية تضمينها من خلال تقديرات المشاركين في الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن توافر المفاهيم القانونية يختلف من مرحلة دراسية إلى أخرى وأن المفاهيم القانونية غير متوازنة وغير كافية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي، وجاءت درجة تقدير المشاركين لأهمية تضمين المفاهيم القانونية في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية مرتفعة جدًّا.

وسعت دراسة يازجي ودوغان وكوكا وكايا (Yazici, Dogan, Koca, & Kaya, ٢٠٢١) إلى الكشف عن إدراك الطلبة للمفاهيم القانونية في مقرر القانون والعدالة في المرحلة الثانوية في تركيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن الطلبة لديهم معرفة كافية بمفاهيم القانون والعدالة؛ مما يساعد في زيادة وعيهم بالمفاهيم القانونية الأساسية، وفي تنمية الوعي القانوني لديهم.

وانصب اهتمام دراسة رسوق والحصري (٢٠٢٣) إلى التعرف على مفاهيم التربية القانونية المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى: تدني نسبة توافر مفاهيم التربية القانونية بمجالاتها المتنوعة في كتب الدراسات الاجتماعية، وأن توافر مفاهيم التربية القانونية في مادة الدراسات الاجتماعية يختلف من صف إلى آخر، وأن مفاهيم التربية القانونية غير كافية في مناهج الدراسات الاجتماعية.

كما وجِد مجموعة من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية الوعي بالقوانين، كدراسة دانيلفيتش وبريماك (Danilewicz & Prymak, ٢٠١٧) التي هدفت إلى التعرف إلى مستوى الوعي القانوني لدى طلاب المرحلة المتوسطة، وعلى العلاقة بين مستوى الوعي القانوني وتكرار استخدام المؤثرات العقلية والسلوكيات المخالفة للمعايير الاجتماعية والقانونية في بولندا. وتوصلت الدراسة إلى عدَّة نتائج، منها: أن

غالبية عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط من الوعي القانوني، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي القانوني لدى طلاب المرحلة المتوسطة وتكرار المشكلات السلوكية، واستخدام المؤثرات العقلية أي أنه كلما ارتفع مستوى الوعي القانوني لدى طلاب المرحلة المتوسطة انخفض معدل تكرار العنف وتكرار استخدام المؤثرات العقلية.

وسعت دراسة أدوم وإكوينشي وأودوجو وأوميه (Adum, Ekwenchi, Odogwu, & Umeh, ٢٠١٩) إلى قياس مستوى الوعي بقوانين حقوق النشر لدى طلاب الجامعات في نيجيريا. وأظهرت نتائج الدراسة: أن غالبية عينة الدراسة لديهم معرفة ووعي بقوانين حقوق النشر وأهميتها وعواقب مخالفة هذه القوانين، وأن الالتزام بهذه القوانين يأتي بدرجة منخفضة، كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى انتهاك حقوق النشر بين الطلاب في الجامعات النيجيرية.

وعمدت دراسة قشطة والمقحوصية والسعدية والسعدية (٢٠٢٢) إلى الوقوف على مستوى الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع العماني. وأظهرت نتائج الدراسة: أن مستوى الوعي القانوني لدى المجتمع العماني ضعيف مقارنةً بالدول المقارنة، وأن الصعوبات التي تواجه المجتمع العماني تعود إلى أسباب تتعلق بالأفراد أنفسهم وأسباب اجتماعية تتمثل في قصور يَشُوب المجتمع ومؤسساته المختلفة. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ تدنِّي وعي المجتمع العماني القانوني بواجباتهم والتزاماتهم القانونية يرجع إلى عدم بَذْل الدولة الجهود الكافية لنشر الوعي القانوني في المجتمع.

يستنتج مما سبق؛ توجه أغلب الدراسات السابقة نحو تقييم تعلم المفاهيم القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية، وتحديد مستوى الوعي بالقوانين لدى الطلاب في التعليم باختلاف مراحله ومكان تطبيق الدراسة، وتنوعت المنهاج البحثية التي تبنتها الدراسات السابقة حول المناهج الكمية والنوعية، ويُعد تضمين المفاهيم القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية، واستخدام استراتيجيات تدريسية حديثة، وتنمية مستوى الوعي بالقوانين لدى الطلبة، من ابرز التوصيات التي انتهت إليها تلك الدراسات. وتميزت الدراسة الحالية في كونها تناولت تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، كما تميزت باعتمادها على المنهج الكيفي (النوعي)– أسلوب دراسة الحالة لجمع بيانات الدراسة.

ومن هنا؛ برزت أهمية تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين بغية تضمينها والاستفادة منها في مناهج الدراسات الاجتماعية؛ لدورها في إعداد مواطنين قادرين على احترام الأنظمة والقوانين والتقيد بها، وتحمل المسؤولية القانونية، إذ ظهرت الحاجة المُلحَّة إليه نظرًا للتقدُّم الإنساني في مختلف المجالات والانفتاح المعرفي والثورة العلمية والتقنية الهائلة، لذا فقد أصبح الأفراد بحاجة إلى تربية قانونية تنطلق من امتثالهم لقواعد ومعايير مجتمعهم، فيصبحوا قادرين على التعامل مع هذه التغيرات. ومنها جاءت فكرة هذه

الدراسة المتمثلة في تنمية المفاهيم والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشهد المملكة العربية السعودية اليوم تغيُّرات متسارعة في شتى المجالات الحياتية؛ ما أدَّى إلى سَنّ العديد من القوانين الجديدة التي تتناسب مع هذا التطور، كما صاحب هذه التغيرات ظهور العديد من الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي قد تصل إلى حدِّ ارتكاب الجرائم، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدنّي مستوى الوعي بالقوانين لدى أفراد المجتمع الذين منهم طلبة المراحل التعليمية المختلفة، ولا سيما طلبة المرحلة الثانوية؛ حيث بلغ عدد جرائم الأحداث المرتكَبة في المملكة العربية السعودية خلال المدة من (٢٠١٤-٢٠١٩م)، (٩٢٧٢٧) جريمة، تُصنَّف إلى قضايا (المال، والنفس، والإخلال بالأمن والنظام العام، والعرض، والعقل، والآداب الشرعية، والقضايا المرورية) (المطير والحرة والزهراني، ٢٠٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أهمية دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين من خلال التربية القانونية لدى الطلبة في مختلف المراحل التعليمية، وخاصةً طلبة المرحلة الثانوية؛ وذلك لأن الطلبة يعتمدون في حصولهم على المعلومات القانونية على وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يُعَدُّ غير كافٍ، كما أنها قد تعرض الكثير من المفاهيم والمعلومات القانونية الخاطئة، وهذا ما أكدته دراسة (غريب والأمير، ٢٠١٧) أن وسائل التواصل الاجتماعي هي المصدر الأول للتوعية القانونية والاطّلاع على المعلومات القانونية لدى الشباب السعودي. وكذلك دراسة (Shadrina, Abakanova, Rashidova, & Omarova, ٢٠٢٠) التي تؤكد على أن وسائل الإعلام هي المصدر الأساسي لحصول طلاب الجامعة على المعلومات القانونية.

تأسيسًا على ما سبق؛ لذا فقد ظهرت الحاجة الماسَّة إلى تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك؛ تم صياغة خمسة أسئلة للدراسة، وذلك وفق الآتي:

- كيف يمكن تنمية المفاهيم القانونية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يمكن تنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يمكن توظيف المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في الممارسات الحياتية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟

- ما العوامل المؤثرة في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟
- ما الصعوبات والتحديات التي تواجه طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين؟ وما الحلول المقترحة للتغلب عليها؟

أهداف الدراسة:

- تنمية المفاهيم القانونية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- تنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- توظيف المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في الممارسات الحياتية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- الكشف عن العوامل المؤثرة في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- الوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، وطرح الحلول المقترحة للتغلب عليها.

أهمية الدراسة:

- ظهرت أهمية هذه الدراسة في تركيزها على المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، الأمر الذي يمكن أن يقدم الفائدة لطالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في تنميتها لديهن، والكشف عن العوامل التي تعيق تنميتها، والوصول إلى حلول لمواجهتها والتغلب عليها.
- يؤمل أن تساعد هذه الدراسة المسؤولين والقائمين على عمليات تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في تضمين التربية القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- رغبة الباحثتان في المساهمة بالإثراء البحثي في مجال التربية القانونية، وذلك عائدًا لغياب الدراسات السابقة التطبيقية –على حد إطلاع الباحثتان– التي اسُتخدم فيها المنهج الكيفي (النوعي)–أسلوب دراسة الحالة في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين.

- يمكن أن تفيد هذه الدراسة الباحثين في المجال القانوني، ولا سيما مراكز أبحاث القطاعات القانونية والتربوية.

محدّدات الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية.
- اقتصرت الدراسة على دراسة حالة لعدد (٥) طالبات من طالبات المسار العام بالصف الثاني الثانوي في إحدى المدارس الثانوية الحكومية للبنات في مدينة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية في الفصـل الثالث للعام الدراسي ١٤٤٤هـ (٢٠٢٣م).

مصطلحات الدراسة:

التربية القانونية: يعرفها (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٣١٠) بأنها: "إكساب التلميذ التشريعات والنصوص والقواعد والأعراف كما جاءت في المواثيق والدساتير؛ وبهذا يَعرف حقوقه وواجباته، والحدود التي تحكم وتتحكم في العلاقات بينه وبين الآخرين، وبينه وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى". **وتُعرَّف إجرائيًّا بأنها:** إعداد وتأهيل الطالبات قانونيًّا، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ذات الصلة بالجانب القانوني؛ بهدف تنمية المفاهيم القانونية والوعي القانوني لديهن، واحترام القانون السائد في مجتمعهن.

المفاهيم القانونية: تُعرف بأنها: " المفردات المتعلقة بالقواعد التي تحكم سلوك الأفراد والجماعة، والتي تُعبِّر عن قواعد المجتمع وقِيَمه" (العايد، ٢٠١٥، ٥). **وتُعرَّف إجرائيًّا بأنها:** إكساب طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية مجموعة من المفاهيم القانونية التي تعبر عن أنظمة وقوانين المجتمع في المجال الأسري، والمجال الاجتماعي، ومجال العمل، ومجال السَّيْر والمرور، والمجال البيئي، والمجال الرقمي.

الوعي بالقوانين: يُعرَّف بأنه: "يتيح للفرد أن يعرف القوانين والتشريعات التي تُحدِّد العلاقة بينه وبين الآخرين، وبالتالي فإنه يَعرف حقوقه وواجباته معًا" (إبراهيم، ٢٠٠٩، ١١٦٠). **ويُعرَّف إجرائيًّا بأنه:** إدراك طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية لأهم المعارف والقيم والمهارات المرتبطة بالتربية القانونية، والتي تحدد علاقاتهن مع الآخرين، سواء داخل المدرسة أو خارجها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مجتمع الدراسة وعينتها: اشتمل مجتمع الدراسة على طالبات المسار بالمرحلة الثانوية في مدينة مكة المكرمة. وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من طالبات المسار العام في ثانوية خولة بنت اليمان الحكومية للبنات في مدينة مكة المكرمة، وقد بلغ عددهن (٥) طالبات، لغرض إجراء دراسة الحالة.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الكيفي (النوعي) (Qualitative Research)، ويُعرِّفه العبد الكريم (٢٠٢٠، ٣٠) بأنه: "كل بحث يسعى بشكل منظم لاستكشاف وفهم ظاهرة اجتماعية ما في سياقها الطبيعي الممكن دون الاعتماد على المعطيات العددية والإحصائية". وتم في هذه الدراسة اتّباع أحد أساليب المنهج الكيفي (النوعي) المتمثل في أسلوب دراسة الحالة (Case Study)، وهو أسلوب نوعي يستخدم فيه الباحث مصادر متعددة لجمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، التقارير، الوثائق)، ويقدم وصفًا للحالة (كريسويل وبوث، ٢٠١٩).

أولًا- مواد الدراسة:

بناء البرنامج التعليمي المقترح لتنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، وإعداد دليل تدريسه:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي الذي تناول البرامج التعليمية، ولا سيما ما يتعلق بالمفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، والدراسات السابقة في هذا المجال، فقد قُدم البرنامج التعليمي في (٧) وحدات تعليمية، اشتملت على (٢٢) موضوعًا، بحيث تضمن كل موضوع على الأهداف الإجرائية، والمحتوى التعليمي، والاستراتيجيات والنماذج التدريسية، والوسائل والتقنيات التعليمية، والأنشطة التعليمية التعلمية، والقراءات الإضافية، وأنماط التقويم البديل وأدواته، والمراجع ذات الصلة. بالإضافة إلى إعداد دليل المعلمة لتدريس هذا البرنامج التعليمي المقترح.

١-الأسس التي قام عليها البرنامج التعليمي المقترح:

أ- تحديد الأهداف وصياغتها في فقرات إجرائية واضحة.

ب-مناسبة موضوعات الوحدات التعليمية لأهداف البرنامج التعليمي المقترح.

ج- توظيف التقنيات والوسائل والأنشطة التعليمية التعلُّمية الحديثة.

د- استخدام نماذج واستراتيجيات التعلم البنائي.

هـ-مراعاة الدقة والحداثة والتنوع والشمول في اختيار موضوعات الوحدات التعليمية، وتنظيمه لمواكبة المستجدات المعاصرة.

و- إثراء البرنامج التعليمي المقترح بالقراءات الإضافية.

ز- ملائمة أنماط التقويم البديل وأدواته، والقراءات الموصى بها، لحاجات الطالبات.

٢-أهداف البرنامج التعليمي المقترح:

أ- إكساب طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية مجموعة من المفاهيم القانونية في (٧) مجالات، وهي: المجال الأول-المفاهيم القانونية الأساسية، المجال الثاني- المفاهيم القانونية في المجال

الأسري، المجال الثالث– المفاهيم القانونية في المجال الاجتماعي، المجال الرابع– المفاهيم القانونية في مجال العمل، المجال الخامس– المفاهيم القانونية في مجال السير والمرور، المجال السادس– المفاهيم القانونية في المجال البيئي، المجال السابع–المفاهيم القانونية في المجال الرقمي.

ب–تنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في (٧) مجالات، وهي: المجال الأول–أهمية الوعي بالقوانين، المجال الثاني– الوعي بالقوانين الأسرية، المجال الثالث– الوعي بالقوانين الاجتماعية، المجال الرابع– الوعي بقوانين العمل، المجال الخامس– الوعي بقوانين السير والمرور، المجال السادس– الوعي بالقوانين البيئية، المجال السابع– الوعي بالقوانين الرقمية.

٣–محتوى البرنامج التعليمي المقترح:

بناءً على ما تقدم؛ ومن خلال مراجعة الأدبيات التربوية والدراسات السابقة، تم اختيار المحتوى التعليمي للمفاهيم القانونية والوعي بالقوانين المراد إكسابها لطالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية، حيث تم حصر المفاهيم القانونية في (١١٨) مفهومًا، كما تم تحديد مجالات فقرات الوعي بالقوانين في (٤٧) فقرة، موزعة على سبعة مجالات. حيث تكوَّن البرنامج التعليمي من (٢٢) موضوعًا، تم توزيعها على (٧) وحدات تعليمية. فقد اشتملت الوحدة الأولى "المفاهيم القانونية الأساسية" على (٣) موضوعات، وهي: ماهية القانون ونشأته وأهدافه وأهميته، ومجالات وفروع القانون والأنظمة القانونية ومصادر تشريعها، والسلطات المختصة بإصدار وتطبيق القوانين في المملكة العربية السعودية.

وتضمَّنَت الوحدة الثانية "المفاهيم القانونية والوعي بها في المجال الأسري" على (٣) موضوعات، وهي: أنظمة وقوانين حماية الأسرة في المملكة العربية السعودية والوعي بها، والحقوق المتبادلة بين أفراد الأسرة والوعي بها، والأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية في نظام الأحوال الشخصية والوعي بها.

في حين تناولت الوحدة الثالثة "المفاهيم القانونية والوعي بها في المجال الاجتماعي" (٣) موضوعات، وهي: المفاهيم القانونية المتصلة بالمجال الاجتماعي والوعي بها، والحقوق والمحظورات القانونية الاجتماعية والوعي بها، وأنظمة وقوانين حماية الممتلكات العامة والخاصة والذوق العام والوعي بها.

وعرضت الوحدة الرابعة "المفاهيم القانونية والوعي بها في مجال العمل" (٣) موضوعات، وهي: حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل والوعي بها، والمفاهيم القانونية المتصلة بقوانين مكافحة الفساد والوعي بها، وأنظمة وقوانين العمل التطوعي والقسري والوعي بها.

واحتوت الوحدة الخامسة "المفاهيم القانونية والوعي بها في مجال السَّيْر والمرور" على (٤) موضوعات، وهي: الأنظمة والقوانين المرورية في المملكة العربية السعودية والوعي بها، والمخالفات المرورية وأنواعها والعقوبات المترتبة عليها والوعي بها، والحوادث المرورية وأساليب وقواعد القيادة الآمنة والوعي بها، والإشارات المرورية وحقوق وواجبات المشاة في الطرق والوعي بها.

واشتملت الوحدة السادسة "المفاهيم القانونية والوعي بها في المجال البيئي" على (٣) موضوعات، وهي: أنظمة وقوانين حماية البيئة والوعي بها، وأنظمة وقوانين حماية الحياة الفطرية والمناطق المحمية والوعي بها، والجرائم والمخالفات البيئية وأنواعها والعقوبات المترتبة عليها والوعي بها.

في حين تناولت الوحدة السابعة "المفاهيم القانونية والوعي بها في المجال الرقمي" على (٣) موضوعات، وهي: حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية والوعي بها، والجرائم الرقمية وأنواعها والعقوبات المترتبة عليها والوعي بها، وتشريعات الأمن السيبراني والوعي بها.

٤-**استراتيجيات ونماذج التدريس البنائية:** تم استخدم مجموعة من الاستراتيجيات التدريسية الحديثة، التي تتناسب مع طبيعة المحتوى التعليمي، وبما يتوافق مع الوقت المخصص للتدريس، ومع مستوى الطالبات كاستراتيجية البيت الدائري، واستراتيجية حل المشكلات إبداعيًّا، واستراتيجية خرائط التفكير، واستراتيجية الاستقصاء، واستراتيجية دورة التعلم الخماسية، واستراتيجية الأبعاد السداسية، واستراتيجية التساؤل الذاتي، واستراتيجية التناقض المعرفي.

٥-**الوسائل والتقنيات التعليمية:** تمّت الاستفادة من الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة عند تقديم موضوعات البرنامج التعليمي؛ فقد استخدم برنامج العروض التقديمية (PowerPoint)، وبرنامج الفيديوهات التفاعلية (Edpuzzle)، ومقاطع الفيديو التعليمية، والإنفوجرافيك التعليمي، والمواقع الإلكترونية.

٦-**الأنشطة التعليمية التعلمية:** تضمّنَت موضوعات البرنامج التعليمي المقترح مجموعةً من الأنشطة التعليمية المنوط بالطالبات القيام بها؛ وتتلخَّص في الآتي:

أ- زيارة المواقع الإلكترونية لبعض المؤسسات الحكومية؛ للحصول على الأنظمة القانونية واللوائح المتعلقة بموضوعات البرنامج التعليمي والبحث عن العقوبات المترتبة على مخالفتها.

ب-مناقشة حالات ومواقف واقعية وإبداء الرأي فيها.

ج- تكليف الطالبات بعقد حلقات نقاشية داخل الغرفة الصفية واقتراح حلول لبعض المشكلات القانونية.

د- التعليق على بعض الصور المتعلقة بموضوعات البرنامج التعليمي المقترح.

هـ- عمل تدريبات سريعة على هيئة ذكر تعاريف للمفاهيم القانونية وتعليلات للمشكلات والقضايا القانونية.

٧-**القراءات الخارجية الموصَى بها:** قُدمت بعض القراءات الإثرائية بهدف الاثراء المعرفي والتعمق في موضوعات البرنامج التعليمي المقترح.

٨-**أنماط التقويم وأدواته في البرنامج التعليمي المقترح:** تمثَّلت في استخدام أساليب التقويم البديل وأدواته، بهدف التعرف على مستوى التقدم الذي حقّقَته الطالبات.

٩-**إعداد دليل تدريس البرنامج التعليمي المقترح:** اشتمل دليل المعلمة على الأهداف التدريسية للبرنامج التعليمي المقترح، والمحتوى التعليمي، والإجراءات، والأنشطة التعليمية، والتمارين، والتطبيقات، والأجهزة، والوسائل اللازمة لتطبيق البرنامج التعليمي المقترح، وأنماط التقويم وأدواته.

١٠-**تطبيق البرنامج التعليمي المقترح:** قُدم البرنامج التعليمي المقترح في الفصل الثالث للعام الدراسي ١٤٤٤هـ (٢٠٢٣م) بواقع ساعتان يوميًّا، ولمدة (١١) يومًا دراسيًا.

ثانيًا- أدوات جمع البيانات:

استخدمت الباحثتين ثلاث أدوات نوعية لجمع البيانات، وهي: أسئلة المقابلة شبه المقننة، ومذكرات الطالبات، والتأملات الصفية للطالبات. وقد تم إعداد أسئلة الأدوات النوعية وتطويرها من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات الصلة كدراسة: (العميري، ٢٠١٩؛ الطلحي، ٢٠٢٠؛ الحربي والأنصاري، ٢٠٢٣؛ المالكي والعميري، ٢٠٢٣).

- **موثوقية أدوات دراسة الحالة:** للتحقق من موثوقية أدوات دراسة الحالة، تم عرضها على عدد من المحكمين في تخصص مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، والبحث الكيفي (النوعي) بغرض التأكد من أنها تقيس الهدف الذي وضعت من أجله، وذلك من حيث ملائمة الأسئلة وصياغتها ووضوحها. وبناءً على ذلك؛ تم إضافة وحذف وإعادة صياغة بعض الأسئلة، وأصبحت أسئلة المقابلة شبه المقننة تتكون من ستة أسئلة، وكذلك تكوّنت مذكرات الطالبات من ستة أسئلة، في حين تكوّنت أسئلة التأملات الصفية من ثلاثة أسئلة، ويُعد ذلك مدعاة للوثوق في الأدوات النوعية الثلاث (كريسويل وبوث، ٢٠١٩).
- **موضوعية أدوات دراسة الحالة:** تم التأكد من موضوعية أدوات دراسة الحالة من خلال توثيق الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة، من أجل إمكانية تكرار نفس الدراسة على حالات أخرى، عن طريق استخدام بروتوكول دراسة حالة لمعالجة إشكالية التوثيق بالتفصيل. بحيث

أذ اتّبع باحث آخر في وقت لاحق نفس الإجراءات التي وصفها باحث سابق، وأعاد إجراء نفس دراسة الحالة مرة أخرى، فإنه يصل إلى نفس النتائج والاستنتاجات (ين، ٢٠٢٠).

- **جمع البيانات النوعية:** جمعت البيانات النوعية بعد إيضاح الهدف من الدراسة لطالبات دراسة الحالة، وتم اختيار خمس مشاركات قصديًا، بناءً على موافقتهن ورغبتهن الشخصية للمشاركة مع الباحثتان في تطبيق هذه الدراسة النوعية، على أن يتم التقيُّد بعدم استخدام أسمائهن الصريحة في الدراسة، وعدم نشر ما يضرّ بهن من معلومات أو بيانات خاصة، وأن يتم استخدام تلك المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط.
- **تحليل البيانات النوعية:** تم تحليل البيانات النوعية في ضوء منهجية تحليل البيانات النوعية، كما حددها العبد الكريم (٢٠٢٠). وتتمثَّل في: تفريغ البيانات وترتيبها وتنظيمها بحسب أفراد العينة المشارِكات في الدراسة، ثم قراءة البيانات أكثر من مرة وتصنيفها وترميزها يدويًا، وعمل المقارنات لإيجاد العلاقات بين مجموعة البيانات، وتحديد الأنماط والأنساق التي تكوّنَت من تصنيف البيانات للوصول إلى النتائج.

تفسير النتائج ومناقشتها:

الإجابة عن السؤال الأول: كيف يمكن تنمية المفاهيم القانونية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن ذلك؛ قامت الباحثتان بقراءة فاحصة لاستجابات طالبات دراسة الحالة، وبينت النتائج أن (١٠٠%) من طالبات دراسة الحالة، أكدن على أهمية تضمين المفاهيم القانونية في المناهج الدراسية، حيث اتفقن على وجود قصور في تقديم المفاهيم القانونية في المناهج الدراسية، كما أكدن أهمية المفاهيم القانونية في فهم الكثير من الأنظمة والقوانين واللوائح. وفيما يلي عرض بعض استجابات طالبات دراسة الحالة:

" نحتاج إلى تعلُّمها لحل المشكلات التي قد تواجهنا في حياتنا؛ لأن الذي لا يعرفها قد يخالف القانون وهو لا يدرك ذلك". "المقابلة شبه المقننة ٣،٢". ندى.

"أرى أن المفاهيم القانونية المقدَّمة في البرنامج حديثة، ومتنوعة، كما أنها مهمة لنا نحن كطالبات بشكل خاص، ويجب أن نكون على معرفة وعلم بها". نحن طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية لا نَدرس مثل تلك المفاهيم القانونية ". "مذكرات الطالبات ٦،٢". جوري.

"لم تُقدَّم لنا هذه المعلومات القانونية في المواد الدراسية إلا نادرًا جدًّا، وبشكل سطحي، مثل بعض المفاهيم، كمفهوم الإشارات المرورية في مادة الصحة والحياة". "المقابلة شبة المقننة ٢". ندى.

" مهمة؛ حتى نعرف القوانين، والعقوبات ولا نخالفها". "التأملات الصفية ٣". فرح.

يتضح من الاستجابات السابقة وجود وعي لدى طالبات دراسة الحالة بأهمية تنمية المفاهيم القانونية، وذلك يرجع لاتصالها بالحياة الاجتماعية الطالبات، ودورها الفعال في إبراز شخصية الطالبة المثقفة الواعية بالقواعد والأنظمة القانونية، وتأثيرها في سلوكهن ووعيهن القانوني، وتنمية قدرتهن على حل المشكلات القانونية؛ وذلك من خلال دمجها في المواد الدراسية. لذلك تَحتَّم على مناهج الدراسات الاجتماعية أن تعمل جاهدةً لتضمينها في جميع مراحل التعليم العام بدءً من مرحلة التعليم الابتدائي إلى نهاية مرحلة التعليم الثانوي، وبتدرُّج بما يُناسب كل مرحلة عمرية. ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أن موضوعات البرنامج التعليمي المقترح القائم على التربية القانونية أثارت اهتمام الطالبات، وزادت دافعيتهن، وحبّ الاستطلاع لديهن نحو التعلم؛ وذلك لارتباطها بحياتهن، وبالبيئة المحيطة بهن، كما ساهمت الطريقة التي قُدِّم بها البرنامج التعليمي المقترح والتنوع في استخدام الاستراتيجيات والنماذج التدريسية البنائية، وأساليب التقويم البديل، وأدواته، في إثارة تفكير الطالبات، وتحسين تعلُّمهن، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Nam, ٢٠٠٥).

الإجابة عن السؤال الثاني: كيف يمكن تنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟

أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة، أن (١٠٠%) من طالبات دراسة الحالة، أكدن على وجود عدة مصادر لتنمية الوعي بالقوانين، ومنها: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وسؤال المختصين في المجال القانوني. وفيما يأتي استجابات بعض طالبات دراسة الحالة:

" تنمية الوعي بالقوانين يبدأ من الأهل في المنزل". " المقابلة شبة المقننة ٣". ندى.

" عن طريق إضافتها في الخطط الدراسية في المناهج الدراسية أو كمادة مستقلة، أو عمل برامج توعوية أو محاضرات قانونية تنشر الوعي بالقوانين في المدارس". " المقابلة شبة المقننة ٦"، مذكرات الطالبات ١" جوري.

" من خلال البحث والقراءة عن القوانين الغامضة، وغير المفهومة، في الإنترنت أو وسؤال المختصين في المجال القانوني في حال احتجتُ لذلك". " المقابلة شبه المقننة ٦"، التأملات الصفية ٣". فاطمة.

" إقامة دورات في القانون في المدرسة". " المقابلة شبة المقننة ٣" نورة.

" تعلمها وتطبيقها ونشر الوعي بها عن طريق تقديم دروس في المدرسة" "نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي " المقابلة شبة المقننة ٦"، " مذكرات الطالبات ٢" فرح.

تؤكد استجابات طالبات دراسة الحالة وجود وعي لدى المشاركات في الدراسة بأهمية تنمية الوعي بالقوانين، إذ يُعَدّ الوعي بالقوانين الخطوة الأولى لإعداد مواطنات مسؤولات وملتزمات قانونيًّا؛ يحافظن على

حقوقهن ويؤدون واجباتهن بالطرق السليمة بعيدًا عن الفوضى والعنف، ويشاركن في نشر الوعي القانوني في المجتمع؛ مما ينعكس على تقدُّم وتطوُّر الدولة في شتى مجالات الحياة، لذا لا بد من العمل على تنميته لدى الطلبة؛ لأنهم هم أساس التغيير والتطوير في المجتمع، وذلك من خلال تكامُل الجهود التي تَبذلها مؤسسات المجتمع ومنها المدرسة، وتطوير المناهج الدراسية وبناء برامج وإعداد دورات قانونية توعوية، تساهم في تنمية الوعي بالقوانين لديهن. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة علي (٢٠١٨) التي أكدت على أهمية دور البيئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والأصدقاء والمدرسة ووسائل الإعلام في توعية الطالبات قانونيًّا. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة غريب والأمير (٢٠١٧) التي أظهرت أن وسائل التواصل الاجتماعي هي المصدر الأول للتوعية القانونية.

وترى الباحثتان أن طالبات دراسة الحالة ركزن على أهمية تنمية ونشر الوعي بالقوانين؛ نظرًا لافتقار طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية إليها. وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود قصور شديد في تقديم الأنظمة والقوانين والوعي بها للطالبات، وتدني مستوى الوعي بالقوانين لديهن، لذا فأنه يجب الاهتمام بنَشْر الوعي بالقوانين بين مختلف فئات المجتمع، ولا سيما طلبة المرحلة الثانوية، وذلك من خلال التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، نظرًا لأهمية التكامل فيما بينها مع المدرسة؛ لتحقيق الوعي القانوني المأمول. وتبدو الحاجة مُلحَّة في الوقت الراهن أكثر من أيّ وقت مضى لتبنِّي المؤسسات التعليمية السعودية لهذا التوجه؛ بسبب التغيرات السريعة والمتلاحقة التي تمرّ بها الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية. وهذا يؤكد حاجة الطالبات إلى الوعي بالقوانين لحماية حقوقهن وممارسة واجباتهن داخل المدرسة وخارجها. وقد يعزى ذلك إلى تركيز بعض الدراسات السابقة على ضرورة تنمية وعي الطالبات بالقوانين التي توضح لهن المشكلات والجرائم التي قد يقعن فيها؛ بسبب جهلهن بالأنظمة والقوانين، وبالعقوبات المترتبة على مخالفتها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Danilewicz & Prymak, ٢٠١٧) التي أكدت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي القانوني وتكرار المشكلات السلوكية واستخدام المؤثرات العقلية لدى طلاب المرحلة المتوسطة.

وتأسيسًا على ما تقدم؛ فإن تضمين الوعي بالقوانين في مناهج الدراسات الاجتماعية المخصصة لطلبة المسار العام بالمرحلة الثانوية، يعكس دورها الرائد في معالجة القضايا والمشكلات القانونية والتصدي لها، إذ يعدّ تضمينها من أفضل السُبل التي تساهم في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية، ولا سيما وأنها تتناول العديد من الأنظمة والقوانين المرتبطة بحياة الطالبات.

الإجابة عن السؤال الثالث: كيف يمكن توظيف المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في الممارسات الحياتية لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟

اتضح من نتائج تحليل بيانات الدراسة، أن (١٠٠%) من طالبات دراسة الحالة، أكدن على أهمية ممارسة وتطبيق المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في الممارسات الحياتية اليومية والمستقبلية، وحاجتهن لتعلمها في معرفة حقوقهن وواجباتهن القانونية، وفيما يأتي عرض بعض الاقتباسات من استجابات طالبات دراسة الحالة:

"لقد زاد وعيي بهذه القوانين كثيرًا، وهي مهمة لنا خاصةً بعد السماح بقيادة المرأة للسيارة ". "مذكرات الطالبات ٣،٦". فاطمة.

"سأستفيد منها في معرفة حقوقي وواجباتي كامرأة عاملة، عندما أعمل في المستقبل". " سأبتعد عن مثل هذه الممارسات التي تضرّ البيئة، وسأَحثُّ الآخرين على الالتزام بالقوانين، والأنظمة البيئية، وعدم مخالفتها". "مذكرات الطالبات ٦"، "التأملات الصفية ٣". فرح.

" أرى أنها مهمة جدًّا في جميع المجالات، وخاصةً القوانين المرورية، نحتاج لتعلمها؛ حتى نعرف المخالفات المرورية ولا نخالفها عند قيادتنا للسيارة ". " تعلُّمها يساعدني في حماية حقوقي في العالم الرقمي". "المقابلة شبه المقننة ٢"، "التأملات الصفية٣" نورة.

" سأستخدمها كثيرًا في حياتي وأستفيد منها في الحصول على حقوقي القانونية بالطرق السليمة". "المقابلة شبه المقننة ٢". " بالالتزام بالقوانين المرورية عند قيادتي للسيارة في المستقبل". "مذكرات الطالبات٣،٦". جوري.

"تعلّمنا في هذا الموضوع اتخاذ القرار الصحيح عند التعرض لمثل هذه المواقف في المستقبل". "التأملات الصفية ٣". ندى

تكشف استجابات الطالبات السابقة أن هناك وعيًا لدى طالبات دراسة الحالة بأهمية توظيف المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في الممارسات الحياتية، ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أهمية الموضوعات القانونية التي قُدمت في البرنامج التعليمي المقترح، ولا سيما بعض المجالات القانونية، مثل مجال الوعي بالقوانين الرقمية، ومجال الوعي بالقوانين المرورية، ومجال الوعي بقوانين العمل، وتوافقها مع حاجات طالبات المرحلة الثانوية وارتباطها بحياتهن ورغباتهن، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العضايلة (٢٠١٣) التي كشفت عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٢) بين المستوى التعليمي والحاجة لمعرفة قوانين العقوبات لصالح الحاصلين على الثانوية العامة وما دون.

كما كشفت استجابات الطالبات السابقة أهمية توظيف المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في المستقبل، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنهم في مرحلة عمرية حاسمة، فهي تعد نقطة انطلاق لإكمال دراستهم الجامعية أو انطلاقهم للحياة العملية، لذلك فهم في أشد الحاجة لتنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين حتى يتمكن

من تطبيقها والالتزام بها في المستقبل، لذلك فمن واجب المؤسسات التعليمية السعودية القيام بدورها من خلال تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بتضمين المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، وتوفير بيئات تعليمية تحفز الطلبة على الابداع والابتكار، لتحقيق الأهداف المنشودة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Shadrina, (Abakanova, Rashidova, & Omarova, ٢٠٢٠) التي أكدت على أن البيئات التعليمية تحتل مكانة أساسية في رفع المستوى القانوني والقضاء على الأمية القانونية لدى الطلبة.

الإجابة عن السؤال الرابع: ما العوامل المؤثرة في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟

بينت نتائج تحليل بيانات الدراسة، أن (٨٠%) من طالبات دراسة الحالة، اتفقن على وجود العديد من العوامل التي تؤثر في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، ولعل ما يوضح ذلك ما عبرن عنه بعض طالبات دراسة الحالة في الاستجابات الآتية:

"رغبتي في تعلُّم هذه الموضوعات القانونية؛ لأنني أحب القانون، وأريد أن أُكملَ دراستي الجامعية في تخصُّص القانون، وأُصبِحَ محامية في المستقبل". **"المقابلة شبه المقننة ٥". ندى.**

"كنت أعتقد أن القانون سوف يحمينا، ويدافع عنَّا، لكن كنت مخطئة؛ فقد تعلمتُ أنه لا يُعذَر أحدٌ بجهله بالقانون". "لم أكن أعرف أن للمرأة حقوقًا في المملكة العربية السعودية، ولكن تعلمتُ في هذا البرنامج العديد من القوانين التي لم أكن أعرف أنها موجودة، والتي وُضعت لحماية المرأة وحِفْظ حقوقها". **"المقابلة شبه المقننة ٤،٣". جوري.**

" هذه الموضوعات مهمة، وترتبط بحياتنا الواقعية، ومن الضروري أن يكون لدنيا وعي بها". **"مذكرات الطالبات ١" فرح.**

" نحتاج للوعي بالقوانين في هذه السنوات من حياتنا". **"المقابلة شبه المقننة ١". نورة.**

" ذكر الأمثلة على المفاهيم، وربْطها بالحياة الواقعية، وتفاعل الطالبات في حل الأنشطة، ومشاركاتهن في طرح المعلومات " . **"المقابلة شبه المقننة ٢". فاطمة.**

أشارت استجابات طالبات دراسة الحالة إلى أن بعض العوامل التي ساهمت في تنمية الوعي بالقوانين لديهن نابعة من الطالبات أنفسهن، كرغبتهن وحاجتهن لتعلم هذه الموضوعات، كما أن هناك عوامل أخرى خاصة بنظرتهن واعتقاداتهن تجاه القانون بشكل عام، ويمكن أن يُعزى السبب في وجود اتفاق بين طالبات دراسة الحالة إلى ضعف التربية والتوعية القانونية وإعداد الطالبات في مختلف المراحل

التعليمية على التربية القانونية. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة كدراسة (السيد، ٢٠١١؛ Timoshenko, Shiro, Shiro, Vinogradov, & ؛Umeno, Fukuda, & Inoue, ٢٠٢٣ .(Otmashkina, ٢٠١٩

بالإضافة إلى أن البرنامج التعليمي المقترح أتاح بيئة جذابة ومتنوعة للتعلم والتعليم، وذلك من خلال التركيز على نشاط الطالبات عند تقديم الدروس، وجَعْلهن محور العملية التعليمية، وتكليفهن بمهام وأنشطة تعليمية ساهمت في ابتكار الطالبات لحلول إبداعية لبعض المشكلات والقضايا القانونية، وذلك بما يتناسب مع حاجتهن وتطلعاتهن، مما أدَّى إلى تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لديهن، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه الأدب التربوي (علي، 2020؛ Shadrina, ;Sabanci, Kurnaz, & Yuruk, ٢٠٢٠ .(Abakanova Rashidova, & Omarova, ٢٠٢٠

الإجابة عن السؤال الخامس: ما الصعوبات والتحديات التي تواجه طالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين؟ وما الحلول المقترحة للتغلب عليها؟

كشفت نتائج تحليل بيانات الدراسة، أن (٨٠%) من طالبات دراسة الحالة، أكدن على وجود العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية والتي تحول دون تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لديهن، وفيما يلي بعض استجابات طالبات دراسة الحالة:

"*حداثة المفاهيم القانونية بالنسبة لي كمفهوم التخبيب، وعضل المرأة*". "مذكرات الطالبات ٥". جوري.

" *قلَّة المعلومات التي أعرفها حول هذا الموضوعات*"." مذكرات الطالبات ٢". فاطمة.

" *حداثة المفاهيم، وصعوبتها بالنسبة لي، لكن بعد شرحها، والتعمق في الموضوعات أكثر، أصبحتْ أَوضح وأَسهل*". المقابلة شبة المقننة ٥". فرح.

أشارت استجابات طالبات دراسة الحالة إلى إنَّ هناك بعض الصعوبات التي تعترض طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين؛ ومن أبرزها حداثة العديد من المفاهيم القانونية التي قُدِّمت لهن في البرنامج التعليمي، مما أشكل على بعض الطالبات فهمها. بالإضافة إلى حداثة مجالات الوعي بالقوانين، والتي تم تضمينها في البرنامج التعليمي المقترح؛ مما جعل المهمة صعبة في ربط الخبرات الجديدة بالخبرات السابقة. ويمكن إرجاع

ذلك إلى عدم تقديم هذه المفاهيم القانونية، ومجالات الوعي بالقوانين في مقررات الدراسات الاجتماعية. كما أجمعت طالبات دراسة الحالة على أهمية إيجاد حلول للتغلب على تلك الصعوبات والتحديات، وفيما يأتي بعض استجابات طالبات دراسة الحالة:

" أقترح أن يتم إضافة التربية القانونية من المرحلة المتوسطة". "المقابلة شبه المقننة ٣". ندى.

" المفاهيم القانونية في مجال السير والمرور مهمة للغاية، واقترح أن يتم تدريسها لجميع قائدات المركبات". "مذكرات الطالبات ٢". فرح.

"لا ندرس هذه القوانين في المدرسة، وأقترح أن يتم تدريسها في المرحلة الثانوية". "المقابلة شبه المقننة ٣". "أتمنى أن تكون مادة أساسية في مقررات المسار العام، في المرحلة الثانوية". "مذكرات الطالبات ١، ٦". نورة.

"من الضروري أن تُدرس التربية القانونية لطالبات المرحلة الثانوية". "المقابلة شبه المقننة ٣". جوري.

تكشف الاستجابات السابقة عن رغبة الطالبات وحاجتهن إلى تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لديهن، الأمر الذي يستدعي ضرورة معالجة هذا الأمر والتغلب على هذه الصعوبات والتحديات من خلال تضمين منظومة التربية القانونية، ولا سيما المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام السعودي بشكل عام، وفي التعليم الثانوي بشكل خاص؛ وذلك لتعريف الطالبات بحقوقهن وواجباتهن القانونية، التي تُنظّم سلوكهن، وتساعد على انسجامهن مع مجتمعهن. ويؤكد ذلك العديد من الدراسات السابقة كدراسة (العايد، ٢٠١٥؛ العميري ومحمد، ٢٠١٨؛ رسوق والحصري، ٢٠٢٣). بالإضافة الى نشر الثقافة القانونية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي المتعددة.

مناقشة تحليل تقاطع بيانات دراسة الحالة:

بعد استعراض نتائج دراسة الحالة للطالبات الخمس، تم تحليل واستخلاص بعض النتائج المتقاطعة، والتي تم الحصول عليها من خلال أدوات دراسة الحالة، ويمكن إجمالها في الآتي:

أولًا- أهمية موضوعات البرنامج التعليمي المقترح:

يمثل البرنامج التعليمي المقترح أهمية بالغة لطالبات دراسة الحالة في المسار العام بالمرحلة الثانوية، ويتضح ذلك من خلال استجاباتهن المُدونة في أدوات دراسة الحالة، حيث أوضحن المبررات لتعليم موضوعات البرنامج المقترح في تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين، والتي تتمثل في أهمية المعارف والقيم القانونية التي يُقدِّمها البرنامج التعليمي في مقررات الدراسات الاجتماعية لطالبات المسار العام

بالمرحلة الثانوية، كالتعريف بالقانون، ومجالات القوانين الأسرية، والاجتماعية، والبيئية، والمرورية، والرقمية، ومجال العمل. ويُمثِّل الجانب التوعوي أهمية كبرى لما يُقدِّمه من توعية للطالبات بأهمية القانون في المحافظة على الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعريفهن بمخاطر المشكلات والقضايا والجرائم القانونية، وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع. وقدَّم البرنامج أيضًا أهمية مستقبلية للطالبات تتمثَّل في زيادة وعيهن بالقوانين في المستقبل، والمحافظة على الأمن الوطني بالقيام بواجباتهن على أكمل وجه. علاوة على قيام البرنامج بأدوار تطبيقية تتمثَّل في حل المشكلات والقضايا القانونية ومعالجتها، واتخاذ القرارات الصحيحة إزاءها، والتقييد بالأنظمة والقوانين وعدم مخالفتها، والمشاركة في نشر الوعي بالقوانين بين أفراد المجتمع عبر مؤسساته المدنية المختلفة.

ثانيًا- العوامل المؤثرة في تعلُّم المفاهيم القانونية وتنمية الوعي بالقوانين في البرنامج التعليمي المقترح:

تنقسم العوامل المؤثرة في تعلُّم المفاهيم القانونية وتنمية الوعي بالقوانين إلى قسمين، وهما: العوامل الداخلية: تتعلق بالأفراد، وميولهم، وحاجاتهم، وخبراتهم السابقة، وتتمثَّل في حاجات الطالبات للمعلومات القانونية التي تساعدهن في تعلُّم المفاهيم القانونية، وفي تنمية الوعي بالقوانين لديهن، كما أنها تراعي الخبرات السابقة للطالبات، وهذا يتوافق مع مبادئ النظرية البنائية، إضافة إلى أنها تُراعي ميولهن ورغباتهن، أما القسم الثاني فيختص بالعوامل الخارجية: التي تتعلَّق بالمشكلات التي تواجه المجتمع؛ كالمشكلات الأسرية، والاجتماعية، والبيئية، والرقمية. إضافةً إلى النماذج التعليمية والاستراتيجيات التدريسية التي قُدّم بها محتوى البرنامج التعليمي المقترح، والتي تمتاز بتنوُّعها وجاذبيّتها، والتي ساهمت في تحفيز الطالبات على التقدم في العملية التعليمية، إلى جانب أدائهن للأنشطة التعليمية التعلُّمِيةِ، وأساليب التقويم البديل وأدواته التي ساعدتهن بشكل كبير على تعلُّم المفاهيم، وتنمية الوعي بالقوانين لديهن.

ثالثًا- خصائص البيئة الصفية للبرنامج التعليمي المقترح:

أتاحت البيئة الصفية لطالبات دراسة الحالة المشاركة في إنجاز الأنشطة التعليمية التعلُّمِيةِ، والمهام الصفية، والاستفادة من خبراتهن، والتفاعل الإيجابي، والمشاركة مع زميلاتهن، وخَلْق روح التنافس بين الطالبات، واستعراض أعمالهن، وتحفيزهن وشكرهن؛ مما ساهم في تنمية التكامل المعرفي لديهن، وجَعْل بيئة التعلُّم بيئة منتجة تقوم على إيجابية الطالبات.

خلاصة الدراسة:

الاستنتاجات:

- أن التربية القانونية لها منظورات قانونية وتربوية متعددة، ومنها تزويد الطالبات بمعرفة واسعة عن المفاهيم القانونية، وتنمية وعيهن بالقوانين. ومن ذلك: المعرفة بالحقوق والواجبات القانونية،

والرفع من مستوى الوعي القانوني، وحل المشكلات والقضايا القانونية. الأمر الذي يساهم في إعداد مواطنين صالحين يتصفون بأعلى مستويات الثقافة القانونية والوعي القانوني، مما يساعد في تحقيق الأمن الشامل والمتكامل للمجتمع.

- مراعاة تضمين التربية القانونية، وخاصة المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين عند تخطيط وتأليف المناهج الدراسية، ولا سيما مناهج الدراسات الاجتماعية المخصصة لطلبة المسار العام بالمرحلة الثانوية، وذلك بما يلبي حاجات وخصائص طلبة المرحلة الثانوية.
- التدرج في تدريس المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين وفقًا للمرحلة العمرية والمستوى المعرفي للطلبة، واستخدام استراتيجيات التعلم البنائي ونماذجه، والأنشطة التعليمية التعلُّمية الملائمة، والتنوُّع استراتيجيات التقويم البديل وأدواته، مما ينعكس إيجابيًا على زيادة دافعيتهن لتعلُّم المفاهيم القانونية وتنمية وعيهن بالقوانين.

التوصيات:

- أهمية تبنّي وزارة التعليم السعودية لهذا التوجُّه المتمثل في التربية القانونية في مراحل التعليم العام، واستخدامها كتوجُّه حديث في تعليم وتعلُّم الدراسات الاجتماعية لطلبة المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، وتقديم دورات تثقيفية في المدارس، وإقامة برامج وورش عمل تدريبية، تهتم بالتربية والثقافة القانونية، بما يحقق للطلبة الوعي القانوني المأمول.
- تضمين المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين في مناهج الدراسات الاجتماعية بمراحل التعليم العام السعودي، بدءًا من المرحلة الابتدائية ووصولًا للمرحلة الثانوية، عن طريق تضمينها على هيئة برنامج تعليمي متكامل لأحد الصفوف الدراسية، أو تقديمها على هيئة وحدات تعليمية منفصلة تقدم في عدد من الصفوف الدراسية.
- عقد البرامج والدورات التدريبية وورش العمل لمعلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؛ بهدف تعريفهم بالمفاهيم القانونية وبأهمية تنمية الوعي بالقوانين لدى الطلبة، والطرق الإبداعية لحل المشكلات والقضايا القانونية، ورَفْع كفاياتهم ومهاراتهم التدريسية باستخدام الاستراتيجيات والنماذج البنائية الملائمة لتدريس التربية القانونية لطلبة لمسار العام بالمرحلة الثانوية.
- نشر الثقافة القانونية بين فئات المواطنين، وخاصة فئة الشباب من البنين والبنات، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، للمشاركة في تثقيفهم ونشر الوعي القانوني بينهم.

- **المقترحات:**

- القيام بدراسة تحليل محتوى لمناهج الدراسات الاجتماعية؛ للكشف عن درجة توافر الحقائق والمبادئ والقيم والمهارات القانونية بمراحل التعليم العام السعودي، وذلك تمهيدًا لتطويرها لكي تتواكب مع متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي.
- القيام بدراسة مقارنة بين كتب الدراسات الاجتماعية في بعض الدول المتقدمة مع ما يُناظرها من كتب الدراسات الاجتماعية في مراحل التعليم العام السعودي؛ للوقوف على مضامين التربية القانونية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تضمين التربية القانونية في المناهج الدراسية.
- بناء برنامج تعليمي قائم على التربية القانونية، وقياس فاعليته في تنمية القيم والمهارات القانونية لدى الطلبة بمراحل التعليم العام السعودي، ولا سيما طلبة المسار العام بالمرحلة الثانوية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، مجدي. (٢٠٠٩). *معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم*، القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

الحربي، أمل والأنصاري، وداد. (٢٠٢٣). تنمية مهارات الحس والتخيل الجغرافي المرتبطة بخصائص المكان لدى طالبات المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية–الجامعة الإسلامية–فلسطين*، ٣١ (٣)، ٤٦٦–٤٩١.

خضر، فخري. (٢٠١٤). *طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية*، ط٢، عمَّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الديب، عيد. (٢٠٠٨). الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية دراسة تقويمية، *المؤتمر العلمي الأول – تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، المنعقد خلال المدة ١٩–٢٠ يوليو٢٠٠٨م*، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

رسوق، نورا والحصري، علي. (٢٠٢٣). مفاهيم التربية القانونية المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية–جامعة دمشق –سوريا*، ٣٩ (٣)، ٢٣١–٢٥٢.

زغلول، أنس. (٢٠٢١). أبستمولوجيا المفهوم في العلوم القانونية، *مجلة آداب البصرة-جامعة البصرة-العراق*، ٩٥ (١)، ٢٩٦-٣١٩.

سعادة، جودت والعميري، فهد. (٢٠١٧). التربية الأمنية، *مجلة البحوث الأمنية-مركز البحوث والدراسات-كلية الملك فهد الأمنية-المملكة العربية السعودية*، ٢٦ (٦٨)، ١٨١-٢٤٥.

السيد، محمد. (٢٠١١). واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة، *مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، المنعقد خلال المدة ١٣-١٤ يوليو٢٠١١م*، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الطلحي، محمد. (٢٠٢٠). *بناء برنامج تعليمي قائم على معايير الموهبة والذكاء الاصطناعي وقياس فاعليته في تنمية المفاهيم الجغرافية الحديثة ومهارات التفكير المكاني واتخاذ القرار الجغرافي المستقبلي لدى الطلاب الموهوبين بالمستوى السادس الثانوية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

العايد، أحلام. (٢٠١٥). *المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمَّان، الأردن.

عبد العزيز، هاشم. (٢٠١٨). تصور مقترح لتنمية الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المينا: دراسة حالة، *مجلة البحث في التربية وعلم النفس-جامعة المينا-مصر*،٣٣ (٤)، ٩٥-٣٠٧.

العبد الكريم، راشد. (٢٠٢٠). *البحث النوعي في التربية*، ط٣، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

العدوان، زيد والحوامدة، محمد. (٢٠٢٠). *تصميم التدريس بين النظرية والتطبيق*، ط٥، عمَّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العضايلة، لبنى. (٢٠١٣). الثقافة القانونية: دراسة في قانون العقوبات الأردني، *المجلة العربية للدراسات الأمنية-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-المملكة العربية السعودية*،٢٩ (٥٧)، ٣٠٩-٣٤٢.

علي، زينهم. (٢٠٢٠). مشاركة طلاب المرحلة الثانوية في البرلمان المدرسي وعلاقاتها بتنمية الوعي السياسي والقانوني لديهم، *مجلة البحوث الإعلامية- جامعة الأزهر-مصر*، ٢ (٥٤)، ١١٧٥-١٢٤٤.

علي، وفاء. (٢٠١٨). البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للطالبة الجامعية، *مجلة كلية الآداب-جامعة بني سويف-مصر*، ٤٨ (١)، ١٢١-٢١٧.

العميري، فهد ومحمد، فهد. (٢٠١٨). المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي، *مجلة سلوك- جامعة عبد الحميد بن باديس-الجزائر*،٤ (٦)، ١٠٨-١٤٧.

العميري، فهد. (٢٠١٩). تصورات أعضاء هيئة التدريس لتوظيف مدخل التثليث في بحوث الدراسات الاجتماعية التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية-الجامعة الإسلامية- فلسطين*، ٢٧ (١)، ١١٠-١٣٤.

عيسان، صالحة وكاظم، علي. (٢٠١٤). الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، *المجلة الدولية لأنظمة إدارة التعليم -مؤسسة مصر المستقبل بالتعاون مع المعهد الثقافي الإيطالي*، ٢ (٢)، ١٥٨-٢١٠.

غريب، ماجدة والأمير، حسن. (٢٠١٧). مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي، *المجلة العربية الدولية للمعلوماتية-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-المملكة العربية السعودية*، ٥ (٩)، ١٧-٣٢.

القحطاني، جوزاء. (٢٠١٩). دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني: دراسة استطلاعية، *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية-المملكة العربية السعودية*، ٢٥ (١)، ١٣٨-١٦٢.

قشطة، نزار والمقحوصية، ريا والسعدية، خديجة والسعدية، خلود. (٢٠٢٢). نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني التحديات والحلول دراسة تحليلية، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية- جامعة الوادي-الجزائر*، ٦ (٢)، ٤٦٢-٤٧٩.

كريسويل، جون وبوث، شيريل. (٢٠١٩). *تصميم البحث النوعي: دراسة معمقة في خمسة أساليب*، ترجمة: أحمد الثوابية، عمَّان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

المالكي، وفاء والعميري، فهد. (٢٠٢٣). تنمية قيم المواطنة البيئية ومهاراتها لدى طالبات المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية، مجلة *الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية-الجامعة الإسلامية-فلسطين*، ٣١ (٤)، ٦٦٥-٦٨٥.

مدخلي، عاصم. (٢٠٢١). تعزيز الوعي القانوني في المجتمع السعودي وأثره في حماية الممتلكات العامة، *مجلة كلية الشريعة والقانون -جامعة الأزهر-مصر*،٣ (٣٣)، ٤٥٢-٥٥٤.

المطير، عامر والحرة، عبد العزيز، والزهراني، عبد الله. (٢٠٢٣). تحليل معامل التوطين لانتشار جرائم الأحداث في مدينة الرياض خلال الفترة "٢٠١٤م.-٢٠١٩م."، *المجلة العربية للدراسات الجغرافية -المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب-مصر*، ٦ (١٦)، ١-٢٤.

ين، روبرت. (٢٠٢٠). *بحوث دراسة الحالة: التصميم والأساليب*، ترجمة: بركات العتيبي، مراجعة: عبيد العمري، الرياض: معهد الإدارة العامة.

المراجع الأجنبية

Adum, A., Ekwenchi, O., Odogwu, E., & Umeh, K. (٢٠١٩). Awareness of Copyright Laws among Select Nigerian University Students, *Journal of Law. Policy and Globalization,* ٨٦ (١), ١٨٣-١٨٩.

Danilewicz, W., & Prymak, T. (٢٠١٧). From Legal Awareness of the Contemporary Youth to Legal Culture of the Information Society. *Journal Culture and Education, Faculty of Pedagogy and Psychology, University of Białystokul Poland,* ٢ (١١٦), ١٣١-١٤٣.

Nam, O. (٢٠٠٥). Law and Society- Performance evaluation study according to subject goals. *The Journal of Curriculum & Evaluation,* ٨ (٢), ٢٢٣-٢٥٢.

Sabanci, O., Kurnaz, S., & Yuruk, N. (٢٠٢٠). The effect of metaconceptual teaching activities on ٧th grade students' understandings of and attitudes towards law related concepts. *Turkish Journal of Education,* ٩ (٢), ١٥٤-١٧٨.

Shadrina, E., Abakanova, V., Rashidova, A., & Omarova, K. (٢٠٢٠). On the Issue of the Need to Adopt a Strategy for Legal Education and Upbringing of Youth in the Russian Federation, Advances in Social Science. *Education and Humanities Research,* ٥٢٧ (١), ٦١٠-٦١٤.

Timoshenko, M., Shiro, S., Shiro, M., Vinogradov, V., & Otmashkina, I. (٢٠١٩). Interaction Between Secondary and Tertiary School in The Process of Legal Education. *Sciences Future Academy,* ٧٦ (١), ٣٦٠٢-٣٦١٠.

Umeno, M., Fukuda, Y., & Inoue, N. (٢٠٢٣). Law Education in Japan and China: Comparative Analysis Focusing on Law-Related Materials. *ECNU Review of Education,* ٦ (٢), ٢٦١-٢٧٩.

Varava, I. (٢٠٢٢). Legal Awareness as A Key of Forming a Law Culture. *Theory and History of State and Law,* ٢ (٦٣), ٣٠-٣٤.

Yazici, H., Dogan, O., Koca, M., & Kaya, M. (٢٠٢١). Examination of perceptions of ٦th grade students regarding the concepts of law and justice. *African educational research journal,* ٩ (٣), ٦٦٥-٦٧٨.

Developing Concepts Legal and Awareness of Laws among General Field Female Students in the Secondary Stage in the Kingdom Saudi Arabia: a qualitative case study

Aisha Abdul Karim Alhothali

Researcher in curricula and Teaching Methods of social studies, College of Education, Umm Al-Qura University, Makkah.

Aisha_alhothali@hotmail.com

Prof. Widad Musleh Al-Ansari

Faculty member in the Department of Curriculum and Teaching Methods, College of Education, Umm Al-Qura University, Makkah.

wmansari@uqu.edu.sa

Abstract: The study focused on developing legal concepts and awareness of laws among General Field female students at the secondary stage in the Kingdom of Saudi Arabia. The study community included the female students in the General Field in the secondary stage in public schools for girls in the education of the holy city of Makkah, and the study sample was represented of (٥) students. The study followed the qualitative approach - the case study method, and data was collected using three qualitative tools: semi-standardized interview questions, student notes, and students 'Class reflections, and the necessary reliability and objectivity values have been verified. The study was analyzed by using appropriate qualitative methods. The results revealed the leading role of the proposed educational program in developing legal concepts and awareness of laws among the female students of the case study, because of its connection to their current and future reality, which contributed to attracting their attention, meeting their ambitions, and increasing their motivation and desire to learn the proposed educational program, The results also revealed a high awareness among the case study students of the importance of legal concepts, and their contribution to understanding many legal systems and regulations, Finally, the results revealed several sources for developing awareness of the laws among female students of the General Field in the secondary stage in the Saudi Arabia, including the family, school, and the media. The study concluded the most important conclusions, and presented a set of recommendations and proposals suitable for the study.

Keywords: Security Studies, Legal Education, Legal Concepts, Awareness of the Laws, Secondary stage**.**